

تقرير المراجع المستقل عن التأكيد المحدود**شركة أمانة للتأمين التعاوني****(شركة مساهمة سعودية)****إلى السادة: المساهمين**

بناء على الطلب الذي تلقيناه من رئيس مجلس الإدارة، قمنا بإجراء ارتباط التأكيد المحدود للإشارة إلى وجود شيء ما قد لفت الانتباه يجعلنا نعتقد أن التقرير المفصل في فقرة الموضوع المذكورة أدناه ("الموضوع") لم يتم الإبلاغ عنه وعرضه بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، وفقا للمعايير المعمول بها ("المعايير"). المذكورة أدناه.

الموضوع:

الموضوع المتعلق بارتباط التأكيد المحدود هو تقرير رئيس مجلس الإدارة عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المقدم إلى الجمعية العمومية العادية للإبلاغ عن الأنشطة والعقود التي نفذتها الشركة والتي يكون فيها لأعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

المعايير:

تتوافق المعايير المطبقة مع متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار (٢٠١٥ م / ١٤٣٧ هـ) والتي تنص على وجوب اعلان الشركة عن تلك المصالح لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية للشركة. ويجب على عضو مجلس الإدارة إبلاغ مجلس الإدارة بتلك المصالح ولا يجوز له حق التصويت في المجلس للموافقة على هذه المعاملات أو العقود، على أن يقوم رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العمومية بأية معاملات أو عقود يكون فيها لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة.

مسؤولية الإدارة:

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد المعلومات الواردة في الموضوع وعرضها بشكل عادل وفقا للمعايير. كما أن إدارة الشركة مسؤولة أيضا عن اختيار طرق تطبيق تلك المعايير. كما أن إدارة الشركة مسؤولة أيضا عن وضع ضوابط داخلية كافية لإعداد وعرض المعلومات الواردة في الموضوع دون تحريفات جوهرية، سواء كان ذلك بسبب غش أو خطأ، وكذلك عن اختيار وتطبيق المعايير المناسبة، والاحتفاظ بسجلات كافية وإجراء تقديرات معقولة وفقا للظروف.

مسؤولية المراجع:

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج تأكيد محدود حول الموضوع المذكور أعلاه وفقا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد بخلاف عمليات المراجعة أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" كما هو معتمد في المملكة العربية السعودية، والشروط والأحكام المتعلقة بهذا الارتباط التي تم الاتفاق عليها مع إدارة الشركة.

لقد قمنا بتصميم إجراءاتنا للحصول على مستوى محدد من التأكد يكون كافيا لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا، وبناء عليه، لم نحصل على جميع الأدلة المطلوبة لإجراء المراجعة أو الفحص وفقا للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية. تعتمد الإجراءات المطبقة على حكمنا المهني، بما في ذلك مخاطر التحريف الجوهري في الأمر، سواء كان ذلك بسبب غش أو خطأ. كما أخذنا في الاعتبار أيضا فعالية أنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد طبيعة ومدى إجراءاتنا، ولم يكن الهدف من ارتباطنا تقديم تأكيد حول فعالية تلك الأنظمة.

استقلالنا والرقابة النوعية:

لقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية وغيرها من متطلبات قواعد سلوك وآداب المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة للمراجعين والمحاسبين والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني. نحن أيضا مستقلون عن الشركة وفقا لقواعد سلوك وآداب المهنة ذات الصلة في المملكة العربية السعودية.

كما أننا نقوم بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (١) وبالتالي الحفاظ على نظام شامل لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المعتمدة.

تقرير المراجع المستقل عن التأكيد المحدود (تتمة)**ملخص الإجراءات التي تم تنفيذها:**

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وهي أقل مدى من ارتباط التأكيد المعقول. ونتيجة لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي كان سيتم الحصول عليه لو أجرينا ارتباط التأكيد المعقول.

تضمنت إجراءاتنا، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- مطابقة الأعمال المفصح عنها في تقرير رئيس مجلس الإدارة بشأن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي لها مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة لأعضاء مجلس الإدارة مع السجلات المحاسبية وسجلات المعاملات.
- التأكد من أن إجمالي المعاملات التي تمت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مطابقة لإجمالي المعاملات المذكورة في الايضاح رقم (١٨) من القوائم المالية.

قيود ملازمة:

تخضع إجراءاتنا الخاصة بالأنظمة والرقابة المتعلقة بإعداد التقارير وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات لقيود ملازمة، وبالتالي قد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. كما أنه لا يجوز الاستناد إلى هذه الإجراءات كدليل على فعالية النظم والرقابة حول أنشطة الغش والتواطؤ، خاصة من قبل من هم في مناصب ذات سلطة أو ثقة. وبعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل كبير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) المعتمد في المملكة العربية السعودية، ونتيجة لذلك، فقد كانت طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الموضحة أعلاه لجمع الأدلة الملائمة الكافية تقتصر على تلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي فقد تم الحصول على تأكيد أقل من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال المراجعة أو الفحص التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نبيد رأي مراجعة أو استنتاج فحص فيما يتعلق بكفاية النظم والرقابة.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، ولا ينبغي الاعتقاد بأنه يقدم تأكيدا لأية تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يؤثر التغيير في الأنظمة أو الرقابة على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود:

استناداً إلى الإجراءات الموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات التي تنطبق عليها المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد التقرير عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تقييد الاستخدام:

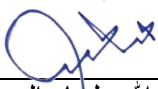
تم إعداد هذا التقرير، بناءً على طلب إدارة الشركة فقط وذلك لمساعدة الشركة ورئيس مجلس إدارتها على الوفاء بالتزاماتهم بتقديم تقرير للجمعية العمومية بموجب المادة (٧١) من نظام الشركات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. لا يجوز استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه على أي أطراف أخرى غير وزارة التجارة والاستثمار وهيئة السوق المالية ومساهمي الشركة، أو الاقتباس منه أو الرجوع إليه دون الحصول على موافقتنا المسبقة.

عن الخراشي وشركاه

ص.ب ٨٣٠٦

الرياض ١١٤٨٢

المملكة العربية السعودية



عبد الله سليمان المسند

ترخيص رقم ٤٥٦

٢ يونيو ٢٠٢٥ م

٦ ذو الحجة ١٤٤٦ هـ



إشعار للجمعية العامة حول العمليات والعقود التي لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها لعام 2024

- 1- خلال عام 2024، كانت هناك علاقات بين شركة أمانة ومجموعة شركات السيف، شملت العمليات والأرصدة المستحقة التالية:
- أ. "إجمالي الأقساط المكتتبة" بمبلغ 173 ألف ريال سعودي (عمليات)، ورصيد مستحق قدره 1,162 ألف ريال سعودي (أرصدة مستحقة)،
- ب. "المطالبات المتكبدة" بمبلغ 79 ألف ريال سعودي (عمليات)، ومبالغ مستحقة الدفع قدرها 0 ريال سعودي (أرصدة مستحقة).

وفي مجموعة شركات السيف، يشغل الأستاذ/ نايف فيصل السديري عضوية مجلس إدارة الشركة، دون أي شروط تفضيلية.

- 2- خلال عام 2024، كانت هناك علاقات بين شركة أمانة وشركة غلوب-ميد، شملت العمليات والأرصدة المستحقة التالية:
- أ. "حوافز حجم العمليات" بمبلغ 4,400 ألف ريال سعودي (عمليات)، ورصيد مستحق قدره 4,400 ألف ريال سعودي (أرصدة مستحقة)،
- ب. "رسوم إدارة المطالبات الطبية وخدمات أخرى" بمبلغ 11,788 ألف ريال سعودي (عمليات)، ومبالغ مستحقة الدفع قدرها 5,416 ألف ريال سعودي (أرصدة مستحقة).

وفي شركة غلوب-ميد، يشغل كل من الأستاذ/ نايف فيصل السديري، والأستاذ/ عبدالرحمن عبدالله السكران عضوية مجلس إدارة الشركة، دون أي شروط تفضيلية.



رئيس مجلس إدارة
شركة أمانة للتأمين التعاوني

Amana Cooperative Insurance Company "Amana"

is a Saudi Joint Stock Company with capital(430 Million SAR)
The company is also regulated and supervised by Insurance
Authority. License Number (2010 /30 / ن . م . ت)
under Commercial Registration Number (1010288711)
P.O.Box 27986, Riyadh 11427, Kingdom of Saudi Arabia
National Address 7529 Salah Aldeen Al Ayoubi - Az Zahra
Unit Number.2, 2071 - Riyadh 12811 Kingdom of Saudi Arabia
T +966 11 475 7700 I f +966 11 475 7722 I 920006088

www.amana.sa

شركة أمانة للتأمين التعاوني "أمانة"

شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق المال برأس مال ٤٣٠ مليون
ريال سعودي خاضعة لرقابة وإشراف هيئة التأمين بترخيص رقم
ت م ن / ٣٠ / ٢٠١٠ بموجب السجل التجاري رقم (١٠١٠٢٨٨٧١١)
ص ب ٢٧٩٨٦، الرياض ١١٤٢٧، المملكة العربية السعودية
العنوان الوطني ٧٥٢٩ طريق صلاح الدين الأيوبي - الزهراء
رقم الوحدة: ٢، الرياض ١٢٨١١ - ٢٠٧١ المملكة العربية السعودية
ت ٩٢ ٧٧٠٠ ٤٧٥ ١١ ٩٦٦ + ف ٩٢ ٧٧٢٢ ٤٧٥ ١١ ٩٦٦ + ٨٨ ٦٠ ٩٢